الداروينيون الجدد

(مناطق التشابه ومناطق الاختلاف)

في كتاب عالم بلا نظير، لمؤلفه جيمس تريفل، تدور فكرة الكتاب حول تفرد العقل البشري، وكيف أن علم التشريح أثبت أنه بلا نظير، وأن أيًا من الكائنات المعروفة لا يتطابق معه، وإن كان ثمة تشابه بينه وبين غيره، لكنه حذَّر من التركيز على فكرة التشابه هذه للبحث عن أصل الإنسان وتبني فكرة التطور، وأشار المؤلف إلى الحيلة التي يلجأ إليها الداروينيون لإثبات أن الإنسان أصله قرد، فهم يتحدثون عن أوجه الشبه بين القرد والإنسان، وهو يحذر من هذه الطريقة – طريقة أوجه الشبه - ويعتبرها نوعًا من الخداع، لأننا عند إهمال مناطق الاختلاف نستطيع أن نثبت أن الإنسان ليس أصله قردًا فقط، بل وكلب أيضًا، فإذا قلنا إن الكلب له عينان، والإنسان له عينان كذلك، والكلب له أنف والإنسان له أنف كذلك، وهكذا، فإننا بهذه الطريقة نستطيع أن نثبت أن الإنسان أصله كلب. المشكلة كما يُشير المؤلف ليست في أوجه الشبه، ولكن يجب أن تكون في أوجه الاختلاف.

لقد اتبعت طائفة الأحمدية أو القاديانية هذه الطريقة لإثبات أن أحمد مرزا هو المسيح المنتظر، كما لم تنجُ منها طوائف أخرى، من الذين يزعمون من وقت لآخر ظهور المهدي، وربما تكون فتنة الجهيمان في الحرم المكي في نهاية السبعينيات دليلاً واضحًا على أن هذه الطريقة قد تسبب كثيرًا من الارتباك، يصل إلى درجة الفوضى والفتنة. فقد بايع الرجل زوج أخته محمد ابن عبد الله، لمجرد وجود بعض أوجه الشبه الشكلية بينه وبين الأحاديث التي تحدثت عن المهدي المنتظر، وانتهت الفتنة بسفك الكثير من الدماء في باحة الحرم.

إنها طريقة مضللة، ويستطيع من شاء أن يثبت ما شاء بهذه الطريقة البسيطة، أعني طريقة أوجه الشبه، لكنها لا يمكن أن تخدعنا، ولن نقبلها من العلمانيين ومن الإسلاميين على السواء، فكثير من العلمانيين يلجئون إلى هذه الحيلة لترويج ليبراليتهم، وهم يقولون إن مصر دولة علمانية، ويصرون على تطبيق النموذج الغربي باعتباره حقيقة مطلقة.

وعلى الرغم من أنهم يرفضون تطبيق الشريعة باعتبارها أمرًا نسبيًا لا مطلقًا، فإنهم يقعون في شرك إغواء العلمانية، فتصبح العلمانية على أيديهم أمرًا لا يقبل النقاش، وصارت العلمانية أشد قداسة من الشريعة، ولا شك أن هذه المقاربة التي يقدمها العلمانيون لا تدل على تطرف في الفكر فقط، بل وتشي بإساءة

قراءة الواقع أيضًا، وفي المقابل، يقف الإسلاميون في الطرف الثاني من المعادلة، ويقولون إن مصر دولة إسلامية، فالإسلام هو دين الأغلبية، وهم اعتمدوا في ذلك على معيار العدد لا الممارسة، وهذا المعيار العددي، لم يعبأ به أغلب الفقهاء، وهم كانوا أكثر وعيًا بواقعهم – كعادتهم – من الإسلاميين بواقعهم، - كعادتهم أيضًا -، لقد كان المعيار الفقهي القديم، يعتمد على معيار الأحكام، أو بطريقة عصرية معيار القانون والسيادة.

قال القاضي أبو يعلى: "كل دار كانت الغلبة فيها لأحكام الكفر دون أحكام الإسلام فهي دار الكفر". وقال الشوكاني: "الاعتبار بظهور الكلمة، فإن كانت الأوامر والنواهي في الدار لأهل الإسلام بحيث لا يستطيع من فيها من الكفار أن يتظاهر بكفره إلا لكونه مأذونًا له بذلك من أهل الإسلام، فهذه دار الإسلام، ولا يضر ظهور الخصال الكفرية فيها، لأنَّها لم تظهر بقوة الكفار ولا بصولتهم، كما هو مشاهد في أهل الذمة من اليهود والنصارى، والمعاهدين الساكنين في المدائن الإسلامية، وإذا كان الأمر بالعكس فالدار بالعكس".

والمتأمل في كلام الفقهاء يجد أنه رغم ما فيه من وعي وإدراك للواقع، فإنه كلام مُجمل، كان ينبغي أن يُفصَّل، لأن كلمة أحكام كلمة غير واضحة، وهي من الكلمات ذات الدلالات المتعددة، وهي وإن كانت أقرب إلى مفهوم القانون، فإنها أيضًا قد تشير إلى بعض

العبادات، وربما دفع هذا الاستقطاب والغموض – إما دار إسلام أو دار كفر – دفع ابن تيمية إلى تبني طرح ثالث يسمى الدار المُركَّبة.

وعلى أية حال، فمصر بهذا الشكل ليست علمانية، كما أنها – وبعيدًا عن العواطف – ليست إسلامية بالمعنى القديم عند الفقهاء.
إن طريقة أوجه الشبه التي يتَّبعها العلمانيون والإسلاميون لن تُغيِّر من الواقع شيئًا، فمصر بواقعها، وبلحظتها الراهنة لا تنتمي إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء.

obeikan.com